E

الأمم المتحدة

Distr
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/7
13 March 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية
وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة التاسعة
عمّان، 7-8 نيسان/أبريل 2015

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

مصادر مبتكرة لتمويل التنمية

موجز

طرأت تغيرات كبرى على أشكال تمويل التنمية منذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000. فبعد أن كانت تستند بشكل كبير إلى تعبئة الموارد المحلية وإلى المساعدة الانمائية الرسمية، أصبحت تتخذ أشكالاً جديدة. وللمنطقة العربية قدرة كبيرة على الابتكار في التمويل. وقد اتخذ عدد من البلدان العربية تدابير لوضع أطر وسياسات تدعم الابتكار في التمويل، لكن لا يزال عليها بذل جهود حثيثة في هذا المجال.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- السندات الخضراء	5-2	3
ثانياً- التمويل الإسلامي	8-6	5
ثالثاً- الصكوك الخضراء	15-9	5
رابعاً- الاستفادة من السندات والصكوك الخضراء في المنطقة العربية	21-16	8
خامساً- توصيات في السياسة العامة	24-22	10
ألف- نشر الطاقة المتجددة	22	10
باء- استخدام السندات والصكوك الخضراء وأدوات مالية أخرى لنشر الطاقة المتجددة	23	10
جيم- التعاون بين البلدان العربية	24	11

مقدمة

1- لا يزال العديد من مصادر التمويل الابتكارية غير مستثمر في المنطقة، على غرار السندات الخضراء، وأصول التمويل الإسلامي، والصكوك الخضراء[1]، بالرغم من قدرتها على التعويض عن النقص الحالي في التمويل في بلدان عربية عدة. وقد قُدّرت القيمة المالية لسوق الصكوك الخضراء في عام 2014 بمبلغ 40 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2014 وحده، أُصدر من الصكوك الخضراء ما فاق مجموع ما أُصدر منها في الفترة 2007-2013، في إشارة إلى الاهتمام الكبير بها حول العالم. كذلك ازداد الطلب على التمويل الإسلامي في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة بسبب انجذاب المسلمين إليه، واعتماده مبدأ تقاسم الأرباح، ومراعاته للمسؤولية تجاه المجتمع، وارتباطه بالأنشطة الاقتصادية الأساسية، وتجنبه المضاربة. وقد ارتفعت أصول التمويل الإسلامي إلى 1.8 تريليون دولار في عام 2013، وتجاوزت 2 تريليون دولار في عام 2014. ويشكّل سوق الصكوك المصدر الثاني الأسرع نمواً في التمويل الإسلامي، بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 41.6 في المائة بين عامي 2005 و2012. وقد بلغت الإصدارات السنوية من الصكوك 120 مليار دولار في عام 2013. وتتيح الصكوك الخضراء الفرصة لتمويل مشاريع توليد الطاقة المتجددة التي يتزايد الطلب عليها، نظراً إلى النقص في الوقود الأحفوري وإلى مراعاتها للاعتبارات البيئية.

أولاً- السندات الخضراء

2- السندات الخضراء هي صكوك دين في أسواق رأس المال، هدفها جمع رأس المال لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة والكهرباء النظيفة، بما في ذلك المشاريع الهادفة إلى خفض انبعاثات الكربون، وبالتالي الحد من مخاطر تغيّر المناخ. وتشمل المشاريع المؤهلة للاستفادة من السندات الخضراء مزارع الرياح، ومحطات الطاقة الشمسية، ومشاريع نقل الطاقة المتجددة والبنى التحتية اللازمة لها، وتكنولوجيات كفاءة الطاقة، ومنشآت الشبكات الذكية، والسيارات الكهربائية، والمباني الخضراء. وقُدّرت القيمة المالية لسوق السندات الخضراء بمبلغ 40 مليار دولار في عام 2014[2]. وقد أُصدر من هذه السندات في عام 2014 ضعف ما أصدر منها في الفترة 2007-2013، ما يدل على زيادة وعي المستثمرين واهتمامهم بها. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة سوق السندات الخضراء 100 مليار دولار في عام 2015.

3- ومع إطلاق السندات الخضراء وسندات المناخ، التي أصدرتها بشكل أساسي كيانات ذات سيادة ومصارف إنمائية متعددة الأطراف في عامي 2007 و2008 (بما فيها المصرف الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي، والمؤسسة المالية الدولية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير)، بادرت هيئات وشركات أخرى إلى الدخول إلى السوق في عام 2013 على غرار بنك أوف أمريكا، وشركة كهرباء فرنسا، ومجموعة GDF Suez، التي تشكل إصداراتها البالغة قيمتها 3.4 مليار دولار أعلى قيمة إصدارات حتى اليوم لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والعدّادات الذكية. كذلك انجذبت مدن وبلديات إلى هذه السوق المزدهرة، على غرار مدينة جوهانسبرغ التي مولت بمبلغ 140 مليون دولار مشروع سخانات المياه بالطاقة الشمسية لإنتاج 22 جيغاواط-ساعة في السنة. وتسبب الطلب الكبير على السندات الخضراء إلى تجاوز حد الاكتتاب فيها بدرجات كبيرة: فإصدارات مجموعة GDF Suez تجاوزت حد الاكتتاب بثلاث مرات، وشركة كهرباء فرنسا بمرتين، وشركة Unibail-Rodamco بثلاث مرات ونصف تقريباً، وبنك كوريا للاستيراد والتصدير بثلاث

(1) صكوك مطابقة للشريعة الإسلامية.

(2) بيانات مبادرة سندات المناخ.

مرات، وشركة Italian utility Hera بثلاث مرات. وما يدل أيضاً على زيادة الوعي، إقبال المستثمرين الفرديين على هذه السوق متبعين خطوات صناديق المعاشات التقاعدية، وإدارات الدخل الثابت، وشركات التأمين.

الشكل 1- توزيع السندات الخضراء على القطاعات (2013)

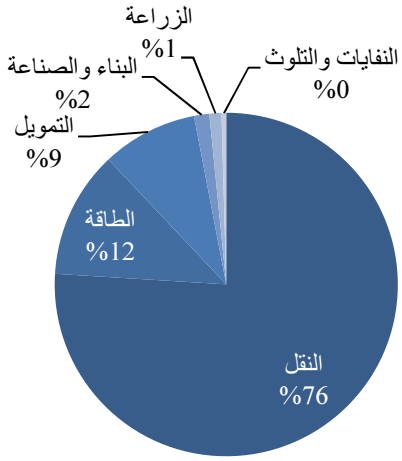

المصدر: Sasana Kijang, "'Socially responsible' sukuk: a possible bridge product between Islamic and conventional finance", presentation made at the Green Financing Dialogue, Kuala Lumpur, September 2014.

4- والمستثمرون مهتمون ولا شك بالاستثمار المسؤول اجتماعياً، غير أنهم غير مستعدين لقبول عائدات أقل. فهم يريدون أن تكون عائدات السندات الخضراء مماثلة لعائدات السندات غير الخضراء نظراً إلى أن الفئتين تنطويان على مخاطر مشابهة. وفي حال كانت المخاطر والفوائد مماثلة، يفضل المستثمرون السندات الخضراء[3]. والجهات المصدرة للأوراق المالية تفضل هي الأخرى السندات الخضراء، لمساهمتها في تعزيز سمعتها.

5- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2013، أصدر مصرف التنمية الأفريقي سندات خضراء استخدم جزءاً من عائداتها في تمويل مشروعين في بلدين عربيين هما تونس ومصر. ولم تصدر حتى تاريخه أي سندات خضراء في المنطقة العربية. وثمة وقائع عديدة تبيِّن أن البلدان العربية أمام فرصة كبرى غير مستغَلة لاستكمال المصادر العامة للتمويل بأموال خاصة: فالسوق العالمية للسندات تُقدَّر بنحو 100 تريليون دولار، وفي العالم اليوم أكثر من 45 تريليون دولار من الأصول تتم إدارتها بما يراعي مبادئ الاستثمار المسؤول، وأكثر من 13 تريليون دولار من الأصول ذات معايير الاختيار التي تراعي المبادئ التوجيهية للإدارة البيئية والاجتماعية وإدارة الشركات[4].

(3) مبادرة سندات المناخ.

(4) المرجع نفسه.

ثانياً- التمويل الإسلامي

6- من المبادئ الرئيسية في التمويل الإسلامي مبدأ تقاسم الأرباح. وتتضمن أدواته أشكالاً متنوعة من المشاركة في الأسهم أو صكوك تقاسم الأرباح. ويحرم التمويل الإسلامي الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالكحول، والمنشورات الإباحية، والميسر، والسلاح، والمخدرات، فيجذب المستثمرين الذين يلتزمون بأحكام الدين الإسلامي.

7- وقد بلغت أصول التمويل الإسلامي 1.8 تريليون دولار في عام 2013، وتجاوزت 2 تريليون دولار في عام 2014. وفي الفترة 2009-2013، نمت الصناعة المصرفية الإسلامية بمعدل سنوي مركب بلغ 17.04 في المائة. ومع أن هذا النمو تركّز في بلدان مجلس التعاون الخليجي وماليزيا، فقد شهدت بلدان أخرى حديثة العهد بالتمويل الإسلامي كالأردن وتونس، وليبيا، والمغرب، واليمن معدّل نمو كبير في عام 2013. أما البلدان العربية التي كان لديها أعلى نسبة أصول في المصارف الإسلامية في عام 2011 فهي المملكة العربية السعودية (19 في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (7 في المائة)، والكويت (6 في المائة)، وقطر (4 في المائة)، والبحرين (2 في المائة)، والسودان (1 في المائة). وبلغ معدل النمو في التمويل والودائع 20 في المائة بعد عام 2009[(5)]. ويقدّر معدل نمو المصارف الإسلامية في جميع الأسواق بضعف أو بثلاث مرات أكثر من معدل نمو المصارف العادية[(6)].

8- ويعود نمو صناعة التمويل الإسلامي إلى ما تنطوي عليه من مسؤولية اجتماعية. وتوفر منتجات المصارف الإسلامية عائدات تنافسية بالمقارنة مع عائدات الاستثمارات التقليدية في الأسهم والاستثمارات ذات الدخل الثابت، كما لديها نظم تحمي من خطر هبوط قيمة الاستثمار، وتخفف ارتباطها بأوراق مالية أخرى. ومن أسباب الإقبال على المصارف الإسلامية أيضاً ارتباطها بالأنشطة الاقتصادية الأساسية، ودعمها بالأصول، وتجنبها المضاربات، بسبب ارتباطها بأصول وخدمات حقيقية وملموسة، ما يسمح بتجنب مشاكل الهندسة المالية والأوراق المالية المصطنعة التي كانت السبب الرئيسي للأزمة المالية. والمنتجات الإسلامية قائمة على الطلب، غير أن النمو الذي تشهده المصارف الإسلامية في ودائعها لا تقابله فرص استثمار تتفق مع توجهاتها[(7)].

ثالثاً- الصكوك الخضراء

9- الصكوك الخضراء هي أيضاً أداةٌ تمويلية غير مستثمرة في البلدان العربية. وتجمع الصكوك الخضراء بين السمات الإيجابية للسندات الخضراء من جهة، على غرار الواجب الأخلاقي في مراعاة البيئة وإمكانية التحول إلى السوق الثانوية، والسمات الجاذبة للتمويل الإسلامي من جهة أخرى، على غرار الدعم بالأصول، والبيع بالتجزئة القائم على الطلب، ونظام تقاسم الأرباح. كذلك تراعي الواجب الشرعي في المحافظة على البيئة، وتسعى إلى إحداث أثر إيجابي لا يقتصر على الأرباح المالية، وهو هدف تشترك فيه مع السندات الخضراء. ومن المتوقع أن تجذب الصكوك الخضراء المدخرات الفردية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى صناديق المؤسسات نظراً إلى أن المصارف الإسلامية تستخدم نظماً مختلفة للصكوك لأهداف

(5) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية (كوالا لامبور، 2014).

(6) Gerald Hayes, "Islamic finance – the original SRI?", 30 September 2013. Available from http://www.globalcapital.com/article/jbxq453k6b0t/islamic-finance-the-original-sri.

(7) المرجع نفسه.

إدارة السيولة والرسملة[8]. كذلك يمكن استغلال النقص في العرض الذي تواجهه منتجات الاستثمار الإسلامي لتوجيه الودائع الإسلامية نحو الصكوك الخضراء[9].

10- وتجمع الصكوك الخضراء بين سمات السندات الخضراء وسمات التمويل الإسلامي. فهي تتشابه مع السندات الخضراء في أنها تمول مشاريع تراعي البيئة ومتاحة في السوق الثانوية. وهي تشبه منتجات التمويل الإسلامي في أنها تراعي مبدأ تقاسم الأرباح، وأنها مدعومة بالأصول. والسندات الخضراء كما منتجات التمويل الإسلامي تراعي القيم الأخلاقية وتتطلب إجراء كشوفات العناية الواجبة لطمأنة المستثمرين.

11- وقُدّرت السوق العالمية للصكوك المتداولة بمبلغ 272.96 مليار دولار حتى الربع الأول من عام 2014، أي بمعدل نمو من سنة إلى أخرى يوازي 15.9 في المائة، اعتباراً من الربع الأول من عام 2013[10]. وبلغت قيمة مجموع الصكوك المتداولة في النصف الأول من عام 2013 ما يقارب 245 مليار دولار. وشكلت سوق الصكوك المصدر الثاني الأسرع نمواً للتمويل الإسلامي، بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 41.6 في المائة بين عامي 2005 و2012. وبلغت إصدارات الصكوك السنوية 120 مليار دولار في عام 2013[11].

الشكل 2- توزيع إصدارات الصكوك على القطاعات
(الربع الأول من عام 2014)

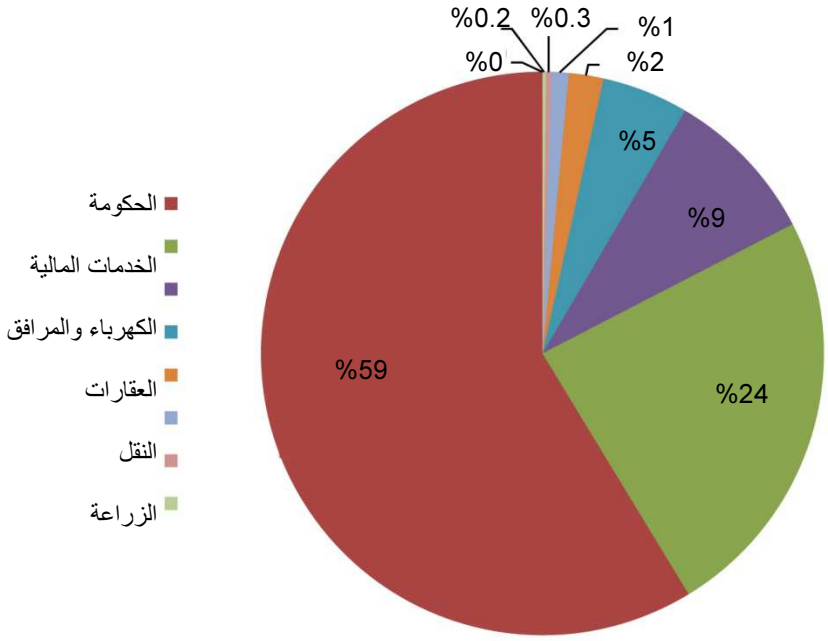

المصدر: "Sasana Kijang, "'Socially responsible' sukuk: a possible bridge product between Islamic and conventional finance".

(8) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

(9) Hayes, "Islamic finance – the original SRI?".

(10) "'Socially responsible' sukuk: a possible bridge product between Islamic and conventional finance".

(11) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، التقرير السنوي لاستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

12- وتشكل الصكوك الخضراء فرصة كبيرة لتمويل المشاريع المراعية للمناخ، ولا سيما في مجال توليد الطاقة المتجددة. وقد ازداد الطلب على الكهرباء بنسبة 6 في المائة سنوياً في عدد من البلدان العربية خلال السنوات العشر الماضية. ومن المتوقع أن يزيد الطلب على الكهرباء في عام 2020 بنسبة 84 في المائة عن مستويات عام 2010، مما يتطلب إنشاء قدرة إضافية لتوليد 135 جيغاواط-ساعة، تبلغ كلفتها 450 مليار دولار تقريباً[12]. وفي الوقت نفسه، ومع ازدياد ندرة الوقود الأحفوري وتوفر مزايا نسبية مناخية مؤاتية لتوليد الطاقة من الرياح والشمس[13]، تسعى البلدان العربية إلى زيادة توليد الطاقة المتجدّدة من 12 جيغاواط-ساعة في عام 2013 (أي ما يعادل 6 في المائة وحسب من مجموع الطاقة المولدة) إلى 75 جيغاواط-ساعة تقريباً مع حلول عام 2030 بهدف سد النقص في الطاقة[14].

13- ولا يمكن التداول بالصكوك الخضراء بمعزل عن الأطر القانونية والتنظيمية وعن القدرات التكنولوجية والبشرية اللازمة لإنشاء المشاريع. وتحول دون انتشار استخدام الطاقة المتجددة في البلدان العربية مجموعة من الثغرات في المجالات السياسية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية والمالية والاقتصادية وتلك المتصلة بالسوق، وفي البنى الأساسية التكنولوجية والقدرات البشرية[15]. كذلك تتطلب البنية الأساسية اللازمة للصكوك الخضراء باعتبارها أداةً تمويلية، مجموعة من العوامل الأساسية الداعمة، وفي المقام الأول توفر استراتيجيات على صعيد كل بلد وعلى صعيد المنطقة ككل لتشجيع الاستثمارات الخضراء.

14- وفي هذا الإطار، يتخذ العديد من البلدان العربية، ومنها الأردن، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ومصر، تدابير لوضع استراتيجيات وسياسات للطاقة المتجددة، من خلال إنشاء وكالات مخصصة للطاقة المتجددة، وتحديد التعريفة التفضيلية لإمداداتها، وإتاحة استخدام نظم القياس الصافي وإجراء مناقصات تنافسية. وقد وضع كل من الأردن، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ومصر، والمغرب قوانين للطاقة المتجددة أو خصص جزءاً من القوانين المتعلقة بالكهرباء للطاقة المتجدّدة. إلا أن المعضلة الأساسية حتى الآن هي أن كلفة توليد الطاقة المتجددة لا تزال أكبر من كلفة توليد الطاقة التقليدية[16]. ويزيد الوضع سوءاً دعم أسعار الطاقة الكهربائية، ما يضعف الطلب على الطاقة المتجدّدة. ويبلغ دعم الطاقة الكهربائية أعلى معدلاته في الجزائر، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، وأدناها في الأردن، وفلسطين، والمغرب. أما البلدان العربية الأخرى كتونس والسودان ولبنان ومصر واليمن، فمستويات دعم الطاقة فيها معتدلة[17]. ومما يقلل أيضاً من جاذبية الطاقة المتجددة الانخفاض الأخير في أسعار النفط حتى 53-60 دولاراً للبرميل الواحد.

---

(12) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وجامعة الدول العربية، خارطة طريق للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة حتى عام 2030 (أبو ظبي، 2014).

(13) جاء في خارطة الطريق للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة حتى عام 2030 أن باستطاعة تكنولوجيات تركيز الطاقة الشمسية أن تولد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 100 ضعف كمية الكهرباء التي تستهلكها المنطقة العربية وأوروبا. فالإشعاع الكهرضوئي هو في حدود 1920 كيلوواط ساعة/متر مربع/السنة في لبنان، و2450 كيلوواط ساعة/متر مربع/السنة في مصر، وهما من أعلى المعدلات في العالم. كذلك سواحل البحر الأحمر مؤهلة لاستيعاب مزارع رياح كبرى، لا سيما وأن سرعة الرياح فيها غالباً ما تتجاوز 6.9 أمتار في الثانية، وهو الحد الأدنى المطلوب لتحقيق الجدوى الاقتصادية.

(14) في حال استثناء الطاقة الكهرمائية، لن تشكل الطاقة المولدة من المصادر المتجددة سوى 1 في المائة من مجموع الطاقة المولدة.

(15) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وجامعة الدول العربية، خارطة طريق للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة حتى عام 2030.

(16) International Renewable Energy Agency, *Renewable Power Generation Costs in 2012: An Overview* (Abu Dhabi, 2013).

(17) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وجامعة الدول العربية، خارطة طريق للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة حتى عام 2030.

نسبة الطاقة المتجددة من السعة المركبة		
البلد	النسبة الحالية	النسبة قيد التركيب
الأردن	%0.29	%0.00
الإمارات العربية المتحدة	%0.49	%0.00
البحرين	%0.14	%0.08
تونس	%4.35	%2.08
الجزائر	%0.25	%0.13
جزر القمر	%0.00	غير منطبق
الجمهورية العربية السورية	%0.01	%0.00
جيبوتي	%1.19	غير منطبق
السودان	%0.00	%0.00
الصومال	%0.00	غير منطبق
العراق	%0.02	%0.00
عُمان	%0.01	غير منطبق
فلسطين	%0.98	%0.96
قطر	%0.47	غير منطبق
الكويت	%0.01	%0.00
لبنان	%0.04	%0.00
ليبيا	%0.06	%0.84
مصر	%2.00	%1.09
المغرب	%4.85	%20.74
المملكة العربية السعودية	%0.01	%0.02
موريتانيا	%7.71	%13.64
اليمن	%0.10	%0.03

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وجامعة الدول العربية، خارطة طريق للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة حتى عام 2030.

15- وبالرغم من جميع العقبات المذكورة، فإن نصف السعة المركبة حديثاً للكهرباء في العالم مصدرها الطاقة المتجددة، ويواصل التقدم التكنولوجي خفض التكاليف[18]. وبالإضافة إلى ذلك، فالحاجة الملحة إلى توليد الكهرباء في البلدان العربية النامية، والنقص في الطاقة الذي تعاني منه عدة بلدان غير مصدرة للنفط يدفعها تدريجياً إلى خفض دعم الطاقة.

رابعاً- الاستفادة من السندات والصكوك الخضراء في المنطقة العربية

16- للاستفادة من السندات والصكوك الخضراء في البلدان العربية، يجب أن تشكل سياسات الطاقة جزءاً من استراتيجيات على مستوى البلدان، وأن تحدَّد معالمها بناءً على مسوح شاملة تبين المزايا النسبية لكل فئة من فئات الطاقة المتجددة، وتحدد المزيج الأنسب بين مختلف مصادرها. ومن الممكن أن تبدأ البلدان العربية

(18) المرجع نفسه.

بمشاريع الطاقة المتجددة الأكثر قابلية للتنفيذ، للتخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها. وعليها أن تأخذ في الاعتبار النقص في الطاقة الذي تعاني منه، وبأي سرعة يجب سد هذا النقص. وينبغي إعطاء الأولوية للطاقة المتجددة في إطار المشاريع التي تنفّذ في المناطق غير المتصلة بالشبكة والمناطق الريفية التي تعاني من ضعف الوصول إلى الكهرباء، بغية تحفيز التنمية المنصفة وتخفيف الضغط عن القدرة المركبة.

17- وينبغي أن يكون التمويل الخاص مشروطاً بشراء الحكومة للإنتاج على المدى الطويل، ما يضمن للمستثمرين الجدوى التجارية للاستثمار ويقلل مخاطر تقلب أسعار العملات. وقد بيّنت مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب أن التزام الحكومة بشراء الإنتاج من جهة، وحسن التنظيم من جهة أخرى، يشجعان القطاع الخاص على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة. ومن الممكن اللجوء في المراحل الأولية إلى أشكال محددة من الدعم المالي، مثل الإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب أو تخفيضها. غير أن هذه المزايا المالية غير متاحة في 14 بلداً عربياً اليوم. ومن الممكن أيضاً اللجوء إلى أشكال أخرى من التمويل، مثل المنح، والقروض الميسرة، والاعتمادات المتناهية الصغر. فمصر على سبيل المثال، على وشك الشروع في برنامج للقروض المدعومة موجه إلى مالكي المنازل، لتشجيعهم على تركيب محطات للطاقة الشمسية على الأسطح[19]، وهو إجراء يمكن تكراره في بلدان أخرى.

18- وللسندات والصكوك الخضراء مزايا تفوق مزايا مصادر التمويل الخاص الأخرى. فهي أولاً أداة قابلة للتداول في سوق رأس المال، ما يسمح بانتقال ملكيتها، والخروج من السوق بسهولة، فيصبح بالإمكان تحويل أداة مالية ثابتة إلى أداة تتمتع بالسيولة[20]. ثانياً، يمكن أن تستند السندات الخضراء إلى مجموعة من حافظات المشاريع، ما يستلزم تنويع المخاطر، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض عتبة العائد المطلوب. وبناءً على ما تقدم، يمكن أن يساهم الاستثمار في السندات والصكوك الخضراء في التصدي للتحديات ذات الصلة بالجدوى الاقتصادية، التي تواجه عملية نشر الطاقة المتجددة.

19- وقد أنشأ كل من الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب صناديق وطنية للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. إلا أن العديد من البلدان العربية لم يتخذ بعد مثل هذا الإجراء. ولم تبلغ بعض هذه الصناديق مرحلة التشغيل الكامل بعد، لأسباب عدة منها عدم تحديد مصادر التمويل أو إجراءات الدفع، أو عدم اختيار المديرين المسؤولين. وستموّل هذه الصناديق إما من مصادر الميزانية العامة، بما فيها الرسوم الضريبية، والهبات الأجنبية، أو من مصادر تمويل أخرى لم تحدَّد بعد.

20- وفي هذا الإطار، يمكن أن يكون للتعاون بين البلدان العربية دور بارز في وضع سياسات للطاقة وتأمين التمويل والهبات مع مراعاة اعتبارات الأمن القومي. وتجدر الإشارة إلى أن معدل تجارة الكهرباء بين البلدان العربية لا يتجاوز 2 في المائة من مجموع القدرة الكهربائية في المنطقة، وهو معدل منخفض جداً. وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية والهبات، تلقى الأردن والمغرب وموريتانيا هبات من بلدان مجلس التعاون الخليجي لدعم مشاريع الطاقة المتجددة[21]. ويمكن أن تخصص صناديق الثروة السيادية القائمة حداً أدنى لتشجيع الطاقة المتجددة في المنطقة العربية، وذلك في إطار استراتيجيتها للاستثمار، وذلك لإنقاذ الأجيال المستقبلية.

---

(19) مقابلة مع السيد عاطر حنورة، مدير الوحدة المركزية المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة المالية في مصر، 29 كانون الأول/ديسمبر 2014.

(20) تزداد السيولة مع مرور الوقت؛ فأنصار استراتيجيات الاستثمار الطويل الأجل من نوع "الشراء والاحتفاظ" هم أول من يشتري السندات من السوق.

(21) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وجامعة الدول العربية، خارطة طريق للاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة حتى عام 2030.

21- ومن أدوات التمويل التي يمكن إنشاؤها، صندوق عربي للمناخ الأخضر، على غرار صندوق المناخ الأخضر الذي أنشئ في عام 2011 في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وقد جمع الصندوق 10.19 مليار دولار حتى كانون الأول/ديسمبر2014[22] بهدف النهوض بالتنمية المستدامة من خلال مساعدة البلدان النامية في التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره. ويمكن أن يشكل الصندوق العربي أداةً لإعادة توزيع الأموال بين البلدان العربية، من البلدان العالية الدخل إلى البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً. واستُحدثت في إطار صندوق المناخ الأخضر منشأة للقطاع الخاص تهدف إلى جمع الأموال من صناديق المعاشات التقاعدية والمؤسسات المستثمرة. ومن أشكال التعاون الأخرى بين القطاعين العام والخاص التي يمكن تطبيقها في إطار إقليمي عربي، دمج الأموال المجموعة من مصادر خاصة بالأموال التي تقدمها الحكومات وأموال صناديق الثروة السيادية في حال توفرها.

خامساً- توصيات في السياسة العامة

ألف- نشر الطاقة المتجددة

22- يمكن للبلدان العربية اتخاذ الإجراءات التالية من أجل نشر الطاقة المتجددة:

(أ) وضع سياسات شاملة للطاقة المتجددة على مستوى البلدان لتحديد البنى الأساسية المستدامة ومصادر الطاقة المتجددة التي يمكن أن توفر أعلى مستوى من العائدات، بما في ذلك الكتلة الأحيائية، والطاقة الكهرمائية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرضوئية، والطاقة الشمسية المركزة، واعتماد المزيج الأمثل من هذه المصادر؛

(ب) اعتماد الطاقة المتجددة في المناطق النائية لتعزيز التنمية المستدامة والوصول المنصف إلى الخدمات الحكومية؛

(ج) وضع أطر قانونية ومؤسسية وتكنولوجية، على ضوء تجارب البلدان الأخرى، وبدعم فني من المنظمات المانحة.

باء- استخدام السندات والصكوك الخضراء وأدوات مالية أخرى لنشر الطاقة المتجددة

23- وعند استخدام السندات والصكوك الخضراء وأدوات مالية أخرى لنشر الطاقة المتجددة، يمكن للبلدان العربية مراعاة ما يلي:

(أ) عدم حصر استخدام السندات والصكوك الخضراء في تمويل المشاريع على أساس كل مشروع على حدة، بل اعتمادها كأداة لتمويل حافظات من المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة (مثل تركيب سخانات المياه بالطاقة الشمسية في مدن معينة)؛

(22) http://news.gcfund.org/wp-content/uploads/2015/02/pledges_GCF_dec14.pdf.

(ب) استخدام صناديق أسهم الطاقة المتجددة لتكملة الدين الذي توفره السندات والصكوك الخضراء بالأسهم، للاستفادة من سمة تنويع المخاطر التي توفرها السندات الخضراء عند استثمارها في حافظة من المشاريع المتعددة؛

(ج) وضع مبادئ توجيهية للصكوك الخضراء، ودعمها بأطر قانونية ومؤسسية وتكنولوجية، مع الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، ومن الدعم الفني الذي تقدمه المنظمات المانحة.

جيم- التعاون بين البلدان العربية

24- وتستطيع البلدان العربية تعزيز تمويل التنمية عبر التعاون في المجالات التالية:

(أ) تنسيق الجهود في تحديد الأولويات الوطنية في مجال الطاقة، مع مراعاة اعتبارات الأمن القومي؛

(ب) زيادة تجارة الكهرباء للاستفادة من التكامل الإقليمي، واعتبار السندات والصكوك الخضراء مصدراً محتملاً للتمويل؛

(ج) تركيز المساعدة الإنمائية العربية والهبات العربية وصناديق الثروة السيادية العربية على الطاقة المتجددة، وعلى التعاون على تنفيذ مشاريع جديدة، وتطوير البنى الأساسية اللازمة للتمويل؛

(د) إنشاء صندوق عربي للمناخ الأخضر للمساهمة في مكافحة تغيّر المناخ، والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وإعادة توزيع الأموال بين البلدان العربية من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان ذات الدخل المتوسط وأقل البلدان نمواً.